مناقضا عثرنا عليه عند المبرّد[: ولا تكون صلته [الذي] إلا كلاما مستغنيا نحو الابتداء والخبر والفعل والفاعل. . . [1].

كما حرص بعض النحاة على التمييز الواضح بينهما على المستوى الاصطلاحي. نلمح بوادر ذلك في الخصائص لابن جني في باب القول على الفصل بين الكلام والقول. لأنه وإن كان يسوّي بين المصطلحين مثلما نستنتج ذلك من قوله: «أمّا الكلام فكل لفظ مستقلّ بنفسه مفيد لمعناه وهو الذي يسميه النحويون الجمل. . . «فإنه يصرّح في موضع ثان من ذلك الفصل أن الكلام أعمّ من الجملة وأنّه جنس لها. يقول: «لا محالة إن الكلام مختصّ بالجمل» [2]. وسيتبعه في هذا التمييز ابن يعيش حين يشير إلي أن مصطلح كلام أعمّ من مصطلح جملة باعتباره جنسا لها: في قوله «الكلام عبارة عن الجمل المفيدة وهو جنس لها فكلّ واحدة من الجمل الفعلية والاسمية نوع له يصدق اطلاقه عليها» [3].

ولعلّ الرضي الاستراباذي أكثر من وضع هذا الفرق بين المصطلحين. يقول معلّقا على تعريف ابن الحاجب للكلام:

«قال ابن الحاجب: الكلام ما تضمّن كلمتين بالإسناد ولا يتأتّى ذلك إلا في اسمين أو فعل واسم.

. . . وكان على المصنّف أن يقول بالإسناد الأصلي المقصود ما تركب به لذاته، ليخرج بالأصلي إسناد المصدر واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف. .

ما تركب به لذاته: الإسناد الذي في خبر المبتدإ في الحال أو في الأصل ومن الصفة والحال والمضاف إليه إذ كانت كلها جملا والإسناد الذي في الصلة والذي في الجملة القسمية لأنها لتوكيد جواب القسم والذي في الشرطية لأنها

1 المقتضب للمبرد ج 1 ص 157.

2 ابن جني الخصائص ج 1 ص 17 وص 26.

3 شرح المفصل لابن يعيش ج 1 ص 21.